نظمته «الاسكوا»

مؤتمر دولي للتنمية الفلسطينية في بيروت ام مؤتمر لتمرير سياسات جديدة ؟

خاص - آفاق برلمانية

تحت هذه الهواجس وغيرها ذهب الفلسطينيون إلى المنتدى الإقليمي الدولي «الأسكوا» الذي عقد في مدينة بيروت بين ١١-١٤ من شهر تشرين الثاني بزخم كبير. وبدا المنتدى وكأنه مؤتمر فلسطيني لا مؤتمراً دولياً للتنمية الفلسطينية، على أمل تذكير العرب أن هناك شعباً يعاني ويحاجة إلى المساندة والدعم والبحث عن بارقة أمل، والاستفادة منه سياسياً في تحريك العملية السلمية والضغط على إسرائيل من قبل المجتمع الدولي من أجل التخفيف من ضغطها العسكري على الشعب الفلسطيني، وفتح الباب أمام التنمية على اعتبار أنه حق فلسطيني، في حين كان الحضور العربي والدولي والصناديق العربية ضعيفاً.

وجاء المنتدى بناء على قرار المجلس الوزاري «للأسكوا» الذي ضم وزراء خارجية الدول الأعضاء في العام ٢٠٠١، وهو دعوة للأسكوا للمساهمة في إعادة الإعمار والتنمية في فلسطين، ونتيجة العدوان الإسرائيلي تأجل حتى أيلول العام ٢٠٠٣، حتى تبنته الجامعة العربية، وتم التأكيد عليه في قمة تونس في أيار٢٠٠٣، وبدأت أعمال التحضير له في أيلول من العام ذاته.

ذهب الفلسطينيون باهتمام وتحضير مسبق استمر حوالي السنة، واستنفرت كل القطاعات الفلسطينية من أجل الذهاب برؤية فلسطينية لمفهوم تنموي يرسم سياسات الدعم على المدى القصير والمتوسط، وما زال هذا العمل متواصلاً حتى ساعة إعداد هذا التحقيق من خلال ١١ ورشة عمل تضم مختلف القطاعات الفلسطينية لتحديد خططها التنموية القصيرة المدى، أي على مدار الثلاث سنوات القادمة من أجل عرضها على مؤتمر المانحين المقرر عقده نهاية الشهر القادم.

ويقول محمد غضية، ممثل السلطة في اللجنة التحضيرية للمؤتمر، ومدير عام في وزارة التخطيط: «كان التوجه الذهاب برؤية تنموية وطنية موحدة، وتحديد الاحتياجات والأولويات للقطاعات الاجتماعية والاقتصادية وبنية تحتية متوافق عليها بين مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني، وهي السلطة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. واستمرت عملية التحضير هذه حوالي السنة ونتج عنها أربع أوراق عولجت من قبل خبراء محليين ومؤسسات بحثية وخبراء فلسطينيين في الشتات. ويضيف غضية: «لأول مرة ننجح نسبياً في تحديد ملامح الرؤية التنموية الفلسطينية وتحديد إشكاليات القطاعات وتحدياتها وأولوياتها واحتياجاتها، وهذه العملية من أهم إنجازات المؤتمر وسنعمل على مأسستها.

ويشير غضية إلى أن الفلسطينيين هدفوا إلى حشد الدعم العربي لعملية إعادة التأهيل والتنمية من خلال استمرار آليات الدعم الحكومي والصناديق العربية التي -للمرة الأولى- يتاح لأطراف التنمية مناقشتها مباشرة وتطوير الروابط مع الشتات لدعم العملية التنموية.

ويبين غضية أن هذا المؤتمر لم يكن مؤتمراً للتمويل، وهو الأول من نوعه الذي يضم مختلف الأطراف الفلسطينية والعربية والدولية على مستوى الحكومات وقطاع خاص ومنظمات عمل أهلي. وأهم قضية كانت بالنسبة لنا هي تكييف المساعدات العربية والدولية مع الرؤية الفلسطينية التي تدعو إلى الربط ما بين العملية التنموية والإغاثة.

ويرى د. سمير عبد الله، مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس» الذي أعد أوراق المؤتمر الأربع: إن التجربة التنموية الفلسطينية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التجارب التنموية الأخرى، وبخاصة التجارب الناجحة التي تشابه سمات الوضع الفلسطيني، مع الاستفادة من التجربة التراكمية العالمية، أخذ الخصوصية الفلسطينية بعين الاعتبار، والتي تبرز في الاهتمام بالتعلم والعنصر البشري المرتبط بتخطيط الأسرة الفلسطينية على المستوى الشامل.

وكانت رؤيتنا التنموية التي وضعت في مؤتمر المنتدى الدولي العربي نابعة من إيمان فلسطين بأن البنية التحتية الفلسطينية سيلعب فيها رأس المال البشري الدور الحاسم، فلسطين كمشروع تنموي من الممكن أن تكون الأكثر تأهيلاً لولوج اقتصاد المعرفة والاستفادة منه واحتلال موقعها المميز إقليمياً ودوليا إذا كانت هذه الرؤية متبناة من مختلف شركاء التنمية والاستثمارات اتجاهها من جهة الأطراف كافة.

وعلى الرغم من صعوبات وجود نظام عالمي حديث ومزدهر ومواكب للتطورات العالمية، فنحن نريد نظاماً تعليمياً مرتبطاً بالقضايا الوطنية، وقادر على استقراء التطور المستقبلي وإعداد الإنسان للتعايش معه، والتعليم يعد العنصر البشري للتكيف والإنتاج في المستقبل، لكن الإمكانيات الفلسطينية تحول دون أن يكون هذا النظام مواكباً للتطورات في العالم، وتحديد الأولويات حسب التخصص.

ويبين عبد الله أنه لا توجد نواقص محددة في الأولويات لم تطرحها الأوراق الأربع، ولم تهمل أي منها الرؤى التنموية، ت هناك اختلافات في المفاهيم أكثر منها عدم تحديد الأولويات، هناك فرق إلى حد ما في تناول موضوع حسب التخصص. وبالنسبة لي كاقتصادي، برأيي التنمية الاقتصادية هي المفتاح للتنمية الاجتماعية والثقافية، ويكون لها تأثير على التنمية السياسية المتخصصة في مجال الثقافة، وهي مفتاح التنمية الاجتماعية والثقافية، وتشكل الرؤية التنموية الاقتصادية الدينامو الذي يكون قادراً على خلق القيمة التي توزع على مختلف مجالات التنمية، وبدون خلق الثروة ومكاثرة المادة الخام التي يمكن الإنفاق منها، وتطوير التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية، وهذا ليس تحيزاً للبعد الاقتصادي، بل هو الذي يخلق الغذاء والموارد الاستثمارية في المجالات الأخرى، ولكن هذا لا يعني أن ديمومة التنمية الاقتصادية ممكنة بدون تنمية اجتماعية وثقافية وسياسية، وهنا التكامل بين الأبعاد المختلفة للتنمية، وبدون نسيج اجتماعي ملائم وتطور ثقافي وإطلاق الإبداع العام في كل المجالات.

والاختلاف كان حول الرؤية حول النظرة وليس حول الجوهر، والكل متفق في فلسطين أن رأسمالها هو الإنسان الفلسطيني الذي هو قادر على التنمية في كل المجالات.

كانت هناك ثغرات كبيرة في التحضير للمؤتمر من قبل كل الأطراف، فمثلاً كان أمامنا ثلاثة أشهر على الأكثر لإعدادها، وكل أعمال التحضير السابقة فيها بعض التشتت، وكان ينقصها الاستمرارية والتراكم بصورة أفضل، فمثلاً الجهود التي بذلت مع القطاع الخاص العربي لم تحقق نتائج، وكانت مشاركته أسوأ مشاركة، وعلى المستوى الرسمي والمدني كانت معقولة، ومن الضرورة أن يساهم القطاع الخاص العربي بصورة كبيرة على اعتبار أن رسالة المنتدى كانت لننتقل من حالة المساعدات التي هي عنوان علاقاتنا العربية إلى الشراكة الاقتصادية المنتجة.

وبهذا المعنى، فإن فائدة القطاع الاقتصادي كانت محدودة جداً، ولكن الشيء المميز في هذا المنتدى أنه يجمع شركاء التنمية في فلسطين وفي الدول العربية، الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني في حوار مشترك حول دعم فلسطين، وكان من الممكن أن يكون منطلقاً للتشبيك على المستويات المختلفة، وفلسطين يمكن أن تقدم للعرب سوقاً اقتصادية بقيمة ثلاثة مليارات دولار، وهي سوق مهمة بالنسبة للكثير من الدول التي تتطلع إلى منفذ لصادراتها، وصادراتنا إلى العالم العربي تشكل ٠,٢٪ من التجارة العربية، وتبلغ قيمتها ٣٥٠ مليون دولار، وفي أحسن الأحوال تصل إلى مليار دولار.

وجوهر رؤيتنا الاقتصادية أن مشروع فلسطين هو مشروع عربي، وتكاليفه تدفع تاريخياً من العرب، وحتى من رغب في التخلي كان مضطراً لأن يدفع فاتورة هذا المشروع بسبب الاحتلال الذي لا يمكن تجاهل آثاره، وعلينا أن نتطلع بدل أن تدفع الدول العربية فاتورة للعلاج، أو الإغاثة بعد عملية الهدم الإسرائيلية لنفكر أن يحصن تحصيناً سليماً والاعتماد على نفسه، ويشكل قلعة صموده في مواجهة العدوان الإسرائيلي وهيمنة المشروع الإسرائيلي على الهيمنة الاقتصادية.

ويقول عزت عبد الهادي مدير عام مؤسسة بيسان للبحوث والتنمية، وهو من أعد الورقة الخاصة برؤية مؤسسات المجتمع المدني للتنمية رداً على سؤال كيف فتح هذا المنتدى آفاقاً جديدة للتنمية من خلال عملية التشبيك مع منظمات المجتمع المدني العربية؟ وكيف يمكن إعادة رؤية عمل ودور مؤسسات المجتمع المدني في ظل الحديث عن بلورة رؤية ومفاهيم جديدة للتنمية بأولويات وطنية.

يقول: في رأيي، كانت هناك بداية عملية جدية ورصينة بين الأطراف المؤثرة في التنمية، وهي القطاع الخاص والعام والأهلي، وكان هناك نقاش جدي حول رؤية تنموية مشتركة ومتفق عليها، ولكننا لم نتفق على رؤية مشتركة، استطعنا أن نصل إلى مكونات رؤية، ولكنها غير متفق عليها نهائياً، ولأسباب عملية وبراغماتية أظهرنا أن المجتمع الفلسطيني كان عنده رؤية وللمرة الأولى لم يكن هناك أي نوع من التنافس.

ويضيف عبد الهادي: بدأنا عملية جديدة وسوف تسفر عن شيء ما، والمجتمع المدني في هذه العملية صاغ رؤيته وعليها موافقة من الأطراف الثلاثة لمؤسسات المجتمع المدني، وهي الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، وشبكة المنظمات الأهلية، والهيئة الوطنية للمنظمات غير الحكومية. ويوضح عبد الهادي أن هناك اتفاقاً عاماً على مكون رؤيوي مهم جداً، وهو الربط المحكم بين الإغاثة والتنمية، أي الربط المحكم بين إستراتيجيات التنمية والبناء، بمعنى لا نستطيع أن نستغني عن إستراتيجيات المساعدات الإنسانية التي لها علاقة بالصمود والمقاومة، لكننا نريد أن نربط هذه المساعدات الإغاثية مع التنمية البشرية. وأنا لا أعتقد أن عملية السلام سوف تتراجع، وبالتالي يجب التركيز على إستراتيجيات البناء، لكي نضمن قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، وديمقراطية بتشريعات وقوانين وملائمة لاحتياجات المجتمع المدني.

أما في مجال كيف تؤثر عملية التشبيك بين مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والعربي، فقد بيّن عبد الهادي أنه تمت دعوة الأطراف العربية إلى الاتفاق على مجال التشبيك، لأن عند الفلسطينيين الكثير مما يعطونه من آليات وميكانيزمات، وأن مجال التشبيك يمكن أن يتناول قضايا لها علاقة بمجال تبادل المعلومات، والتبادل الأكاديمي، وبرامج للزمالة، إضافة إلى قضايا تتعلق بمأسسة التعاون القطاعي العربي، وخلق شبكات قطاعية تستند إلى رؤية وبرامج عمل واضحة. كذلك طرحنا محوراً مهماً في موضوع التشبيك، ألا وهو بناء القدرات المتبادلة في موضوع التعليم والمساعدة في تطوير القدرات المختلفة للجامعات والاهتمام بالأبحاث وتطويرها بتخصيص ميزانيات لها، لأننا، بتطويرنا للأبحاث، نخلق قاعدة معلومات تقلل من فرض أولويات تنموية علينا من الخارج.

وإضافة إلى ذلك، طرحنا مأسسة الشراكة الإقليمية العربية، لأننا من خلال التشبيك نستطيع التعامل إما سلباً أو إيجاباً مع المبادرات الدولية التي تطرح وتخصنا مثل مبادرة الشرق الأوسط الجديد وغيرها، ونحن غير مستعدين في الدول العربية لمثل هذه المبادرات للرد عليها أو الاستفادة منها، بمعنى نحن نحتاج إلى شراكة حقيقية لتشكيل رؤية نستند إليها في ظل التهديدات التي نواجهها على المستوى الدولي، والتي تطرح مفاهيم جديدة تخصنا على صعيد التنمية والديمقراطية، بحيث لا نتقوقع عربياً وإقليمياً ونعزل أنفسنا عن المفاهيم التنموية العالمية.

تحديات مرتبطة بالرؤية التنموية

وعن هموم التعليم والثقافة وما حمله المختصون معهم إلى هذا المؤتمر، يقول رئيس دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت د.عبد الكريم البرغوثي عن التحديات التي تواجه التنمية الثقافية والتعليمية، والأولويات التي حملها هذا القطاع معه إلى المؤتمر، وكيف يمكن لهذا المؤتمر أن يساهم في عملية التنمية:

إن التحديات التي تواجه التنمية الثقافية والتعليمية لها علاقة في ما يسمى بالرؤية التنموية، وكان هذا الموضوع مثار بحث وخلاف في الورش التي سبقت المنتدى، وكان ملحوظاً أن الرؤية التنموية التي تمت صياغتها بأسلوب المشاركة من قبل قطاعات مختلفة عاجزة عن أن تشمل البعد الثقافي في التنمية، والمقصود بذلك أن هناك مساهمة فلسطينية في تأسيس مشروع تنموي خاص بفلسطين يتجاوز خصوصيات اللحظة الراهنة التي تحتاج إلى مشاريع إغاثية نحو مشاريع تنموية حقيقية تتجاوز مسالة الإغاثة؛ أي يجب على الرؤية التنموية الفلسطينية أن تتضمن البعد الثقافي وأن لا تشكل فقط لتعزيز ثقافة التنمية، وإنما للتأسيس وتلبية احتياجات القطاع الثقافي نفسه بشكل متكامل.

ويوضح البرغوثي إذا ما كان ذلك له علاقة باللحظة الراهنة التي تهمل الثقافة لحسابات أخرى يقول: لا يرى الكثيرون أن الثقافة أولوية في لحظات الحروب، بل هي ترف، وهذه كانت حجة من ركز في الرؤية التنموية على البعد الاقتصادي، وعلى الرغم من تضمين موضوعة التعليم في الرؤية، فإنه لم ينظر له من منظار ثقافي، بادعاء أننا غير مستقرين، وبالتالي الثقافة نوع من البذخ ويجب تأجيل النظر فيها، هذه النظرة نتائجها وخيمة على القضية التنموية بأسرها، الفلسطينيون على الرغم من حالتهم الراهنة وحاجاتهم الإغاثية فإنهم استطاعوا أن يبتكروا مفهوماً اسمه التنمية الانعتاقية، وهو يساهم في أنسنة العولة وباعتبار التنمية نفسها فعلاً وحرية فهي جزء من مشروع الحرية والمقاومة، وهذا في جوهره مشروع ثقافي لا سياسي أو اقتصادي، وممكن أن نستذكر أن الهوية الفلسطينية حملتها وحمتها الثقافة قبل أن يكون حملتها حركات سياسية ومشاريع اقتصادية.

عدا عن ذلك لا يوجد شيء غير التربية والثقافة ننافس فيه، لماذا نذهب إلى قضايا أخرى لا نستطيع المنافسة؛ أي أننا نستطيع المنافسة بالتنمية البشرية متجهة إلى قطاعات محددة، مثل الاهتمام بالكتب التعليمية، والنشر، والإصدارات، وعندنا قدرات كامنة وقادرة على المنافسة، ولكنها بحاجة فقط إلى الدعم والاهتمام.

أما بخصوص قطاع التعليم والتحديات التي تواجه العملية التعليمية في فلسطين بمستوياتها المختلفة بسبب الاحتلال والأزمة المالية التي تواجه التعليم، وبخاصة التعليم العالي على الرغم من كل الإنجازات التي لها علاقة بالكم وليس لها علاقة بالنوع، فأولويات التعليم في جوهرها في فلسطين هي الاهتمام بنوعية التعليم من خلال حل الأزمة المالية، إضافة إلى العمل على البنية التحتية للتعليم وعلى الكادر التعليمي باتجاه دعم مشاريع بعينها.

وأهم ما طرح في هذا المؤتمر هو كيف نحول الفلسطيني من ثقافة الإغاثة إلى ثقافة تنموية، إضافة إلى تقوية العلاقة مع صناديق الإقراض وعدم مركزتها، لأن ذلك يضيق دائرة الاستفادة من الإقراض، لكن القضية التي غابت عن نقاشات المؤتمر هي البنية القانونية التي تشكل حاضنة للاستثمار على مستويات الإنتاج المختلفة لضمان الشفافية والمساءلة. وهي قضية جاء على ذكرها مقدمو الدعم.

القطاع الخاص

ويقول مازن سنقرط، رئيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، أمين سر المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص حول أولويات التنمية من وجهة نظر الاقتصاديين الفلسطينيين: مؤتمر «الأسكوا» كان تمريناً جيداً في الإطار النظري، حيث تكاثفت جهود القطاع الخاص والمجتمع المدني والعام، وذهبت إلى بيروت برؤية تنموية موحدة، ولكن كان الحضور العربي ليس على قدر الاستعداد الفلسطيني، ولا على قدر الحاجة الفلسطينية، والسبب في ذلك ربما كان إدارياً، وربما يكون له علاقة بالعرب وأجنداتهم، وأن هذه الأجندة الفلسطينية أصبحت تشكل عبئاً مالياً وسياسياً عند بعض القيادات، سواء في القطاع العام، أو الأهلي أو حتى الخاص.

ومن وجهة نظري، الرسالتان اللتان صدرتا من فلسطين كانتا واضحتين، حيث تم تحديد المعاناة الفلسطينية من مفهوم فلسطيني بعيداً عن ما يتحدث عنه الإعلام، سواء أكانت هذه المعاناة لها علاقة بعدم وضوح الرؤيا السياسية، أم جدار الفصل العنصري، أم قرار الانسحاب الأحادي الجانب من غزة الذي يحولها إلى سجن كبير.

في المحور الأخير من اجتماع بيروت تم الحديث عن الرؤية التنموية الفلسطينية بأن هناك استعداداً واضحاً من كافة الجهات الفلسطينية والنوايا الصادقة التي يسودها الالتزام الوطني الواضح، وأنه على الرغم مما يحصل، فهناك استعداد واضح لإكمال هذه المسيرة وتثبيت المواطن الفلسطيني على أرضه، من خلال خلق فرص العمل، وتخفيف البطالة، وإنهاء حالة الفقر، وإنهاء ما يسمى بالإغاثات الإنسانية وتحويلها إلى إغاثات تنموية، تخلق من خلالها المشاريع وفرص العمل، والبحث عن الاندماج في المجتمع العربي الذي اعتبره الفلسطينيون دوماً الرئة الصافية التي يمكن للفلسطينيين التنفس منها.

ويضيف سنقرط: الرؤية التنموية أصبحت واضحة، هم الفلسطينيين والمسؤولين في كافة الفعاليات الاقتصادية التخفيف من البطالة التي أصبحت تشكل عبئاً ضخماً على المجتمع الفلسطيني؛ اليوم في غزة تشكل أكثر من ٥٠٪، وفي الضفة الغربية ٣٠-٣٢٪، أي بمعدل ٤٥٪، إضافة إلى ذلك تشكل قضية الفقر معضلة ليست بالبسيطة حسب خبراء التغذية، وهذه الأمور مجتمعة بلا شك تشكل عبئاً مستقبلياً على الفلسطينيين.

ويضيف سنقرط: القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للتنمية في فلسطين، وهو المشغل والمعني بخلق فرص العمل وزيادة الاستثمارات، فلا بد من ترجمة هذه المفاهيم إلى برامج وخطوات عملية تنعكس بإيجابياتها على المجتمع، وتؤخذ رؤية القطاع الخاص بجدية، نحن قمنا بعمل دراسة كاملة للتطوير، على سبيل المثال، المناطق الصناعية في داخل المدن الفلسطينية، فيما لو طورت، فإن باستطاعتها أن تخلق خلال ٣-٤ سنوات من ٥٠ إلى ٦٠ ألف فرصة عمل، ويمكن لها أن تكون تراكمية؛ بمعنى تطوير البنى التحتية والمرافق الخاصة، وأيضاً جذب المستثمرين أفقياً وعامودياً، ونرى أيضاً أن من الأهمية إعطاء الأولوية لقطاع التعليم المهني، وإعطاءه الاهتمام اللازم لخلق ميزة تنافسية، فلا تزال نسبة مخرجات التعليم المهني في فلسطين تبلغ ٥٪، بينما في الدول المجاورة أعلى من ذلك بكثير، ففي إسرائيل تبلغ ٧٠٪، وفي الأردن ٣٥٪، ومصر ٤٠٪.

كذلك هناك أهمية للتصنيع الزراعي ودمج الزراعة في الصناعة، الغالبية العظمى من ثقافة الفلسطينيين هي ثقافة وتربية ذات نمط زراعي، لماذا لا نعمل على إرجاع المواطن الفلسطيني إلى قريته، وبالذات في مناطق الأغوار المستهدفة سياسياً، ضمن سياسات زراعية واضحة، وخلق برامج تكاتفية وشق الطرق الزراعية، وخلق البؤر الاستثمارية من مناطق زراعية مؤهلة للتصنيع الزراعي في حالة توفر المشاريع الزراعية الناجحة، والتصنيع الزراعي الذي يشكل سلسلة عنقودية ما بين الزراعة والصناعة، يمكن أن تخلق من ٣٠ إلى ٣٥ ألف فرصة عمل، بالتالي هذه المشاريع تشكل رافعة في الحاجات الأساسية للمجتمع الفلسطيني وبفاتورة منطقية مقبولة للتسويق أمام المانحين، وهي حاجة ملحة للمجتمع الفلسطيني على الأصعدة كافة من أجل الثبات على الأرض والاعتماد على النفس.

التجربة والانجازات

مراكز استطلاع الرأي العام في فلسطين

خالد درويش

تُعتبر تجربة قياس الرأي العام في فلسطين حديثة العهد نسبياً، ولكنها تجربة رائدة، وذات إنجازات ملحوظة قياساً بمجتمعات دول الجوار العربي، حيث النظام الشمولي القائم على تقييد الحريات يمنع مجرد التفكير في أمر كهذا.

بدأ الاهتمام باتجاهات الرأي العام الفلسطيني، من طرف هيئات ومؤسسات دولية، مع نهاية ثمانينيات القرن الماضي، حيث أجرت بعض تلك المؤسسات، بالتعاون مع أوساط أكاديمية محلية، بعض استطلاعات الرأي العام، توخت الوقوف على الميول العامة للجمهور وتطلعاتهم السياسية حصراً، ومواقفهم إزاء قضايا النزاع العربي- الإسرائيلي. ومع مطلع عقد التسعينيات، شهدت مسوحات الرأي ازدهاراً في المستويين الكمي والنوعي، ومع تسارع نبض عملية السلام في أعقاب مؤتمر مدريد واتفاقية أوسلو، أخذت استطلاعات الرأي العام الفلسطيني حول قضايا السلام والتمثيل السياسي تحمل مؤشرات مهمة وإيجابية لصالح منظمة التحرير الفلسطينية ووحدانية وشرعية تمثيلها، الأمر الذي ساهم في تعزيز مواقف المفاوض الفلسطيني.

عموماً، ارتبطت بدايات العمل في مجال استطلاع الرأي العام الفلسطيني بإشراف هيئات ومؤسسات دولية، غير فلسطينية. ولم تكن ثمة تجارب فلسطينية بحتة في هذا المضمار، باستثناء بعض المحاولات المبتسرة لمؤسسات إعلامية، لم تكن ترقى إلى مستوى العمل المنهجي الجاد، وذلك يعود لضعف التشكيلات البيروقراطية الوطنية وانكفائها في حدود إدارات خدمية بإشراف مباشر من قبل سلطات الاحتلال.

وفي الخارج، وعلى الرغم مما راكمته منظمة التحرير من تجربة، وما أقامته من هياكل مؤسساتية متضخمة، فإنها لم تكن تدرك أهمية المسوح الميدانية، ورصد التفاعلات الجارية في المجتمع الفلسطيني، وذلك بسبب هيمنة المعتقدات والتصورات النمطية حول موقف الشعب المناهض للاحتلال من جهة، والتفافه حول ممثله الشرعي من جهة ثانية. وقد شكّل هذان العنصران منطلقاً رئيساً لعلاقة الخارج بالداخل، وأساساً للعمل الفلسطيني الرسمي على كل مستوياته: السياسي، والعسكري، والثقافي، والدبلوماسي.

وفي هذا المقام، لا بد من إضافة سبب آخر إلى أسباب عدم اكتراث المؤسسة الرسمية الفلسطينية في الخارج ببرامج قياس الرأي العام، ألا وهو ضيق الهامش الديمقراطي - الشرط الضروري لتطور نشاط البحث الاجتماعي، ومن ضمنه دراسات الرأي العام، باعتباره نشاطاً مجتمعياً راقياً. فالديمقراطية الفلسطينية كانت، وبسبب طبيعة الصراع وشروط المنفى الخاصة، تقتصر على جملة من التحالفات والولاءات التي تشرعنها اجتماعات موسعة ومؤتمرات مبرمجة وفق ضوابط الكوتا. هذه الحالة ضيّقت أفق التفكير في ما هو أعمق، وفي ما هو أشمل على صعيد المجتمع الفلسطيني.

هيّأ قيام السلطة الفلسطينية العام ١٩٩٤ الظروف المواتية لنشوء أولى المؤسسات الفلسطينية الجادة في مجال قياس الرأي العام ودراسته، حيث حرصت السلطة منذ قيامها على إنشاء المؤسسات الحكومية المختلفة، التي بدأت، مع المنظمات الأهلية، بوضع أسس الكيان الفلسطيني الحديث. وفي هذا السياق، وفّر الجهاز المركزي للإحصاء قاعدة بيانات تفصيلية مهمة، كان العاملون في ميدان استطلاع الرأي العام في أمس الحاجة إليها.

وأتاح وجود المؤسسة الفلسطينية - الحكومية والأهلية - ولأول مرة، فرصة تدفق المعلومات والمواقف في اتجاهين متعاكسين ومتكاملين في آن، بين الراعي والرعية؛ المحافل الإدارية وعامة الناس، ما أعطى العمل على متابعة الرأي العام زخمه الضروري، إذ توفرت لصانع القرار، بفضل معطيات استطلاعات الرأي المختلفة، جملة من المؤشرات والبيانات تعينه على التشخيص واتخاذ المناسب من القرارات. هذا من جهة، ومن جهة أخرى باتت مشاركة الناس في الإجابة على الاستبانات المقترحة تمريناً في ممارسة الديمقراطية وحرية التعبير عن النوازع المختلفة.

بواكير العمل المؤسساتي الجاد في مجال استطلاع الرأي العام ظهرت مع تأسيس «مركز البحوث والدراسات الفلسطينية» في نابلس العام ١٩٩٣ كمؤسسة مستقلة للبحث العلمي والأكاديمي والتحليل والسياسي. افتتح المركز نشاطه في ميدان قياس الرأي العام الفلسطيني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ باستطلاع آراء الفلسطينيين حول الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية، وسرعان ما أتبعه في حزيران/يونيو ١٩٩٤ باستطلاع آخر للرأي حول الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين في أجواء قيام أول سلطة وطنية على الأرض الفلسطينية.

وخلال آذار/مارس ١٩٩٥، أجرى المركز استطلاعاً لآراء الفلسطينيين في قضايا السياسة الداخلية، مثل أداء السلطة، والأحزاب، وأقطاب السياسة، ومواقف الناس من العلاقة الفلسطينية ? الأردنية.

وفي مطلع العام ٢٠٠٠، استقال الدكتور خليل الشقاقي، أحد مؤسسي المركز ليشكل، في رام الله، «المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية» كمؤسسة مستقلة للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسة العامة إلى جانب متابعة السياسات الفلسطينية الداخلية، والتحليل الإستراتيجي. ويهتم المركز أساساً بالبحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام الإسرائيلي إزاء قضايا السلام، ومواقف مختلف التيارات في إسرائيل من النزاع مع الفلسطينيين، وذلك بالتعاون مع خبراء إسرائيليين، ومحافل أكاديمية مختلفة مثل «معهد داحف» و«معهد ترومان» في الجامعة العبرية.

وإضافة إلى الدراسات والأبحاث التنموية، يقوم «برنامج دراسات التنمية» في جامعة بيرزيت باستطلاع الرأي العام الفلسطيني منذ العام ١٩٩٦. وكان الفريق الذي يشرف عليه د. نادر سعيد سبّاقاً إلى إنجاز أول استطلاع للرأي حول الانتخابات الفلسطينية.

كما يتميز البرنامج بالنشاط الإعلامي الحثيث الذي يتوّج به إنجازاته الميدانية. فمع كل استطلاع، ينظم فريق البرنامج حملة إعلامية واسعة لنشر النتائج، الأمر الذي يمنح الجهد المبذول على الأرض المردود الذي يستحقه. ويلجأ القائمون على البرنامج، أثناء التحضير للاستطلاع، إلى تطعيم الاستبانة بأسئلة تقترحها مؤسسات مجتمعية وأكاديمية وصنّاع قرار، وذلك توخياً لمشاركة أوسع في هذا الاهتمام، وتحقيق المرجو من الجدوى.

ومن القضايا التي تفرّد البرنامج ببحثها خلال استطلاعاته كانت العلاقة العربية - الأمريكية بعد هجمات نيويورك في ٩/١١، ورأي الفلسطينيين في حكم الإعدام.

وفي العام ١٩٩٥، أنشأ فريق من الباحثين، الذين عملوا في مؤسسات ومراكز عربية ودولية تعنى بقياس الرأي العام، «مؤسسة ميادين لدراسات المجتمع»، وباشرت «ميادين» عملها في نيسان/إبريل ١٩٩٦ بالتعاون مع هيئة التوجيه السياسي والمعنوي، فأنجزت عدداً من استطلاعات الرأي العام حول جملة من القضايا السياسية الملحة. وكان الهم الوجودي لطلبة الجامعات الفلسطينية مثار اهتمام المؤسسة، فاستطلعت آراء ١٠٠٨ طلاب يدرسون في مختلف الجامعات والمعاهد الفلسطينية حول مستوى إيمانهم بالله، ودرجة مواظبتهم على الصلاة، ونظرتهم إلى العلاقة مع الجنس الآخر، وكيفية تمضية أوقات فراغهم ... وغيرها من المسائل التي كانت وما زالت في حدود التكهنات ليس إلا.

وتأسس «المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي» المعروف بمركز الدكتور نبيل كوكالي في شباط/فبراير ١٩٩٤ في بيت ساحور.

ويتطلع المركز، من خلال أبحاثه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى المساهمة في بناء المجتمع المدني الفلسطيني. وعلى الرغم من قلة إنتاجه في مجال استطلاع الرأي العام، فإن الاستطلاع الشامل الذي أجراه المركز العام ٢٠٠١ في قضايا الديمقراطية كان لافتاً بشكل خاص. فمن خلال أربعة عشر سؤالاً، استوضح الدكتور نبيل كوكالي آراء الفلسطينيين في الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ودور السيطرة الإسرائيلية في الحد من تطبيق الديمقراطية، وآثار تدهور الأوضاع الاقتصادية في هذا الصدد، فضلاً عن مؤشرات تعزيز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.

كما طرح أسئلة تتعلق برؤية المواطنين لنظام الحكم الفلسطيني، واستمزج خياراتهم المتعددة في صيغة هذا النظام، وصيغة الدولة التي يرغبون في إقامتها: عربية، إسلامية، اشتراكية ليبرالية ... .

وشهدت نهاية التسعينيات نشاطاً ملحوظاً لـ «مركز القدس للإعلام والاتصال» في مجال استطلاعات الرأي العام بإشراف الدكتور غسّان الخطيب، غير أنه، ولأسباب غامضة كفّ المركز عن مزاولة هذا النشاط أو، في الأقل، لم يعد يروّج إنجازاته عبر وسائل الإعلام كسابق عهده. إذا استثنينا مساهمات مكتب الإحصاءات المركزية الذي صار «الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني»، بين الحين والآخر وعلى فترات جدّ متباعدة، في نشاطات استطلاع الرأي في فلسطين، وهيئة التوجيه السياسي والمعنوي، التي أُنجزت إبّان التسعينيات، بالتعاون مع مؤسسة «ميادين»، عدداً من استطلاعات الرأي؛ فإن «الهيئة العامة للاستعلامات» تكاد تكون المؤسسة الحكومية الوحيدة التي تُعنى جدياً بقياس الرأي العام الفلسطيني، ودراسته على نحوٍ حثيثٍ ومثابر.

تأسست «الهيئة العامة للاستعلامات» بمرسوم رئاسي صدر في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٦ كهيئة حكومية مستقلة تتبع رئاسة السلطة الفلسطينية. وهي، استناداً إلى حيثيات تأسيسها وطبيعة نشاطها، تختص بالمعلومات جمعاً وتوثيقاً وتحليلاً، نشراً وتوزيعاً.

وبفضل طاقمها، المتفرغ والمنتشر في المدن الفلسطينية، تقوم «الهيئة» باستطلاعات رأي دورية وطارئة، تتناول شتى مناحي حياة الناس: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية. وتقوم «الهيئة»، بحكم وضعها الرسمي، بتزويد صانع القرار، وبخاصة مؤسسة الرئاسة، بحصيلة جهودها من بيانات ومعلومات بشكل دائم. واعتادت «الهيئة العامة للاستعلامات»، إضافة إلى حرصها على إنجاز استطلاعاتها السياسية والاقتصادية الدورية، وتقييم المواطن لأداء السلطتين التشريعية والتنفيذية والأجهزة الأمنية، أن تهتم بمتابعة مواقف الفلسطينيين إزاء عادات وتقاليد ومظاهر تسود المجتمع، مثل: الزواج المبكر، والقضاء العشائري، وتعدد الزوجات وخلافها من مسائل تضرب جذورها في مجتمع يسير بخطىً متعثّرة في بناء كيانه الحديث.

عدا ما سبق ذكره من المراكز والمؤسسات، ثمة محاولات واعدة في هذا المضمار يقوم بها، بشكل خاص، طلبة كليات العلوم الإنسانية في إطار الجامعات الفلسطينية كجامعة النجاح في نابلس، وجامعتي الأزهر والإسلامية في غزة. فعلى الرغم من شح المعلومات حول مركز استطلاعات الرأي في جامعة النجاح، غير أن الاستطلاع السياسي العام الذي أنجزه المركز خلال شهر آذار/مارس ٢٠٠٤، ونشر نتائجه على الصفحة الإلكترونية، وهو الخامس بدوره، ينم عن توفر قدرات مهنية عالية.